مقترح

اضافة بند خامس لجدول أعمال اللجنة الفنية المشتركةرفيعة المستوى للزراعة والمياه

مسمى البند

تعزيز صمود قطاعي الزراعة والمياه في مواجهة آثار التغيرات المناخية

خلفية:

يؤكد العديد من التقارير الدولية والإقليمية والوطنية أن المياه والزراعة من بين القطاعات الأكثر عرضة لتأثير التغيرات المناخية في المنطقة العربية مع ما يترتب عن ذلك من مضاعفات اقتصادية واجتماعية ونتائجمباشرة وغير مباشرة على الأمن والإستقرار . فإذا كانت الطاقة محور آليات التخفيف من آثار التغيرات المناخية، فالمياه والزراعة هي المدخل للتكيف والصمود في مواجهة هذه الآثار والحد منها.

وإذا كان تضمين الاستعداد لمواجهة التغيرات المناخية عابرا للقطاعات ، الا أن تعزيز الصمود يختلف من قطاع لآخر. وإن كانت التوقعات تظهر أن هناك اختلافا في طبيعة وحدة الظواهر المناخية من جفاف وفيضانات بين مختلف الدول العربية ، فالقواسم المشتركة كثيرة والتعاون العربي في مواجهتها مدخل لتعزيز صمود القطاعين.

فما نعرفه اليوم من الناحية العلمية عن الإجراءات العملية الكفيلة برفع منعة وصمود القطاعين تجاه التغيرات المناخية كثير مع الإقرار في تفس الوقت بأن هناك فجوة معرفية وحاجة الى مزيد من البحث والإبتكار ، الا أن هناك حاجة الى تفغيل وتنفيذ الإجراءات الإحترازية وتسريع الانتقال الذي يعزز منعة وصمود القطاعين بما يتواءم والظروف المناخية المتوقعة على الصعيد المحلي والوطني الإقليمي. ولن يتأتى ذلك إلا من خلال تبادل الخبرات بين الدول ووضع صمود الزراعة والمياه ضمن إطار التعاون العربي نظرا للطبيعة العبرة للحدود التي تميز الظواهر المناخية وبالتالي فالحلول لا يمكن إلا أن تكون اقليمية.

الهدف من إدراج البند

1. الإطلاع على السياسات المناخية واستراتيجيات الوطنية والإقليمية لدعم صمود قطاعي المياه والزراعة في الدول العربية
2. تبادل الخبرات حول قصص النجاح والتجارب الرائدة وعوامل النجاح أو أسباب الإخفاق في وضع مشاريع تهدف الى تعزيز المنعة والصمود
3. الإطلاع على الحلول التكنولوجية والإبتكار في الأطر المؤسسية الكفيلة بنجاح مشاريع تعزيز صمود القطاعين ومدى استدامتها
4. الستفادة من تجارب الدول التي استطاعت الحصول على تمويل مبتكر يسرع التحول المطلوب لقطاعي الزراعة والمياه من خلال مصادر وطنية ،عربية أو دولية.